**بيان الخبير المعني بشأن حالة حقوق الانسان في السودان رضوان نويصر، في ختام زيارته للبلاد**

11 يوليو\تموز 2024 (بورتسودان)

لقد انتهيت لتوي من زيارة إلى بورتسودان – وهي زيارتي الأولى للبلاد منذ بدء النزاع في أبريل الماضي، وزيارتي الثانية منذ تعييني في ديسمبر 2022. أود أن أعرب عن امتناني للسلطات على تعاونها وتسهيلها لزيارتي. خلال الزيارة، التقيت بنائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وعضو مجلس السيادة المسؤول عن التنسيق مع الأمم المتحدة، والوزراء بالوكالة للعدل والداخلية والتنمية الاجتماعية، والنائب العام، ووكيل وزارة الخارجية، ورئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان، ومشرف مفوضية العون الإنساني، وأعضاء وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، والمجلس القومي لرعاية الطفولة، والآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات.

كما التقيت بمسؤولي الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين للاستماع إلى آرائهم حول أهم القضايا الملحة في السودان. وفي سياق هذه الزيارة، التقيت أيضاً مع ممثلي المجتمع المدني وأثنيت على التزامهم المستمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل هذه الظروف الصعبة.

أتيحت لي الفرصة للقاء مجتمعات النازحين وشهدت بنفسي تأثير النزاع على حياة الناس الذين اضطروا للفرار عدة مرات عندما تعرضت الأماكن التي لجأوا إليها للهجوم، بما في ذلك مؤخراً في سنجة بولاية سنار. لقد صُدمت من الظروف التي اضطر النازحون للعيش فيها – فقد التقيت برجال ونساء وأطفال ومسنين وأشخاص ذوي إعاقة (بعضهم نتيجة للنزاع) يعيشون في خيام بلاستيكية تحت درجات حرارة مرتفعة، مع وصول محدود للخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة، بما في ذلك منتجات الصحة النسائية، والغذاء، والرعاية الصحية. علمت عن حوادث إخلاء قسري للمجتمعات النازحة من المدارس التي تستخدم كمواقع تجمع، غالباً بدون تشاور مسبق مع المجتمعات المتضررة، وبدون توفير مأوى بديل مناسب. لقد قمن بحث السلطات على إيجاد حلول – بالتشاور والمشاركة مع المجتمعات – توازن بين احترام حقوق النازحين داخلياً وحق الأطفال في التعليم، بالنظر إلى أن 17 مليون طفل خارج المدارس.

كانت المناقشات مع السلطات صريحة وشفافة وتمت في جو من الاحترام المتبادل. وتطرقت إلى أربع قضايا رئيسية تحتاج إلى اهتمام فوري:

1. **حماية المدنيين:** لقد أعربت عن مخاوفي بشأن الهجمات العشوائية التي شنتها القوات المسلحة السودانية، غالبًا دون سابق إنذار، على الأحياء السكنية منذ بداية النزاع، واستخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير واسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، مما يؤدي غالبًا إلى انتهاكات لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة في القانون الدولي الإنساني، مما يسفر عن وقوع ضحايا مدنيين وتدمير الأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. كما قمت بحث السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتناع عن شن مثل هذه الهجمات بهدف تقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين. كما سلطت الضوء على المخاطر المرتبطة بتعبئة المدنيين للقتال إلى جانب القوات المسلحة السودانية أو الجماعات المسلحة المرتبطة بها، بدون أي شكل من أشكال الرقابة. بينما أقر بأن العديد من حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع، خصوصاً الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، قد نُسبت إلى قوات الدعم السريع، فقد ذكرت السلطات بواجبها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك إصدار أوامر صارمة للقوات المسلحة السودانية، لمنع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الإجتماعي. وفي هذا السياق، أرحب بالتغيرات الإيجابية التي نتجت عن إعلان النائب العام بالوكالة عن تدابير تهدف إلى تسهيل الوصول إلى العدالة وو قبول عمليات الإجهاض و لضحايا العنف الجنسي والعنف المبني على النو وفقا للقانون .
2. **وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق:** من المُشجع أن هناك تحسناً طفيفاً مؤخراً في إصدار تأشيرات العمل للعاملين في المجال الإنساني، ويجب الحفاظ على هذا الاتجاه. شجعت السلطات على تسريع الإجراءات الإدارية، بما في ذلك إصدار تصاريح السفر وتخليص مواد الإغاثة في الموانئ والمطارات. طلبت من السلطات بشكل خاص الحفاظ على التزامها بتوفير التأشيرات لموظفي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما أثرت مخاوف بشأن تقييد الوصول إلى المناطق التي تحتاج بشدة إلى المساعدة الإنسانية، مثل جنوب دارفور، وحثثت السلطات على تسهيل الوصول الكامل والسريع والآمن وغير المقيد من خلال الطرق الأكثر عملية. هذا مهم بشكل خاص نظراً لخطر المجاعة الذي يلوح في بعض الولايات في السودان، مما قد يؤثر على ما يصل إلى 755,000 شخص. كما أشعر بالقلق إزاء نقص التمويل للاستجابة الإنسانية، والتي وصلت إلى حوالي 17% فقط من التمويل المطلوب، وأدعو المانحين إلى زيادة التمويل والوفاء بالتزاماتهم المالية. أحث أيضاً على توجيه التمويل إلى المجتمعات المضيفة، التي أبدت سخاءً كبيراً تجاه المجتمعات النازحة، ولكن هذا السخاء لا يمكن أن يستمر طويلاً بدون دعم. علاوة على ذلك، أشعر بالقلق إزاء نقص تنظيم الأعمال التجارية التي تقدم الخدمات الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه للسلع والنقل. لا ينبغي لأصحاب الأعمال أن يحققوا أرباحًا من معاناة الناس.
3. **الاعتقالات والاحتجاز وتقييد الفضاء المدني:** منذ زيارتي الأخيرة، أشعر بالأسف لأن الخطوات التي اتخذتها السلطات لمراجعة التشريعات الطارئة قد توقفت بسبب النزاع. استُخدمت هذه التشريعات كأساس لحالات الطوارئ المفروضة والمجددة في 11 ولاية على الأقل منذ بداية النزاع، مما يقيد الحقوق بشكل غير مبرر، مثل حرية التعبير والتجمع. أوضحت للسلطات أن حالات الطوارئ قد أدت إلى زيادة صلاحيات الاعتقال والاحتجاز، بدون إشراف من النيابة العامة والقضاء. كما أعربت عن مخاوف جدية بشأن التعديلات الأخيرة على قانون الأمن الوطني لعام 2010، التي تعيد منح صلاحيات إنفاذ القانون لجهاز المخابرات العامة بأثر رجعي منذ فبراير 2024، مما يمنح الجهاز صلاحيات واسعة في التفتيش والاحتجاز، بينما يتمتع أفراده بالحصانة من الملاحقة القضائية. هذا يمثل نكسة كبيرة للسودان وسيعزز مناخ الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جهاز المخابرات العامة. كما أثرت قضية الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والاستجواب التي تقوم بها ما يسمى بـ "الخلايا الأمنية المشتركة"، لعدد كبير من الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى قوات الدعم السريع، وكذلك اللاجئين والمهاجرين. استُخدمت السلطات الاستثنائية لإنفاذ القانون في حالات الطوارئ أيضاً لاعتقال ناشطي المجتمع المدني، بما في ذلك أعضاء لجان المقاومة والمتطوعين الإنسانيين (من غرف الطوارئ) بناءً على عملهم أو آرائهم. يجب ألا يتم معاقبة الأشخاص بسبب آرائهم أو أن تؤدي إلى إجراءات قضائية أو احتجاز. لقد تمت إدانة عدد من الأفراد – من النساء والرجال – بجرائم مزعومة وحُكم عليهم بعقوبات ثقيلة بشكل غير متناسب، بما في ذلك في بعض الحالات عقوبة الإعدام، وذلك بعد محاكمات يبدو أنها تنتهك الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة.
4. **المساءلة:** أكدت للسلطات أن المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة في سياق النزاع أمر بالغ الأهمية لإنهاء الإفلات من العقاب، والذي كان سائداً في السودان لعقود. ذكرت بواجب الدولة في إجراء تحقيقات سريعة وشاملة وفعالة ومستقلة ومحايدة في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة خلال النزاع، بغض النظر عن مرتكبيها المزعومين، وأكدت على واجبها في ضمان محاكمة جميع الجناة المزعومين، بمن فيهم أولئك الذين يشغلون مناصب عليا، وتوفير التعويضات، والدعم للضحايا وعائلاتهم. وقد أكد محاورونا السودانيون على ذلك. بينما أقر بعمل لجنة جرائم الحرب في جمع وتأمين الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها قوات الدعم السريع، أشرت إلى أوجه القصور الكبيرة، لا سيما أن ولايتها تقتصر على أفعال قوات الدعم السريع. كما حثثت السلطات على التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة الأخرى. وأعربت عن تحفظات جدية بشأن ولاية لجنة التحقيق الخاصة باللجنة والتي تستهدف الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم "متعاونون" مع قوات الدعم السريع، والتي يمكن استخدامها لاستهداف المدنيين أو المعارضين السياسيين في سياق الحرب. مثال على هذه المخاوف الملاحقات القضائية الجماعية لـما لا يقل عن 92 من مناهضي الحرب والمعارضين السياسيين بناءً على شكوى أولية قدمتها اللجنة، بتهم يعاقب عليها بالإعدام. هذه القضايا تثير مخاوف بشأن حيادية واستقلالية وأهداف عمل اللجنة.

في مناقشاتي، تطرقت أيضاً إلى بعض من أخطر الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والجماعات المتحالفة معها، بما في ذلك القتل المستهدف على أسس عرقية في غرب دارفور، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع بهدف تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات، والتشريد القسري غير القانوني للمدنيين، وتجنيد الأطفال للمشاركة في العمليات العسكرية، والنهب الواسع النطاق للممتلكات الخاصة والأصول. أشعر بقلق خاص إزاء الوضع في الفاشر، شمال دارفور، التي تتعرض للهجوم من قبل قوات الدعم السريع منذ مايو، مما يعيد إلى الأذهان الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت العام الماضي في غرب دارفور، وأدت إلى تدهور سريع للوضع الإنساني وزيادة المخاوف بشأن حماية المدنيين. أُجبر آلاف الأشخاص على الفرار بحثاً عن الأمان، بما في ذلك إلى شرق تشاد. كما أدين الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع على المستشفيات، بما في ذلك الهجوم الأخير على مستشفى لغسيل الكلى بالفاشر الذي أدى بالفعل إلى وفاة مرضى بسبب منعهم من الوصول إلى خدمات إنقاذ الحياة الحيوية.

كما هو الحال دائماً في أوقات الحرب، فإن المدنيين الأبرياء يدفعون الثمن الأعلى ويستمرون في فعل ذلك أثناء محاولتهم الفرار إلى الأمان. في رحلة نزوحهم، تواجه النساء والفتيات مخاطر خاصة بالعنف الجنسي والمبني على النوع. سمعت أيضاً عن عمليات الإعادة القسرية للمواطنين السودانيين إلى السودان، مما يثير مخاوف بشأن احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. تقطعت السبل بالعديد من الأشخاص عند الحدود بدون الوصول إلى الطعام والماء. في هذا السياق، أحث دول الجوار على الحفاظ على حق الناس في التماس اللجوء والتمتع به. يجب علينا جميعاً أن نتذكر أن السودان قدم لعقود ملاذاً آمناً لعدد كبير من الأجانب الذين يبحثون عن الأمان.

يجب أن تنتهي معاناة الشعب السوداني. حان الوقت لقيادة السودان لوقف الأعمال العدائية والانخراط في محادثات سياسية – ليس غداً، وليس خلال أسبوع، بل الآن. كل دولة لها نفوذ أو تأثير على الأطراف يجب أن تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. شجعت السلطات مراراً على الانخراط في عملية سلام شاملة، يجب أن تشمل جميع فئات الشعب مع وضع مكان بارز لمشاركة النساء. أذكر أيضاً بضرورة وقف كل التدخلات في الشؤون السودانية وأذكر جميع المتورطين في تسهيل نقل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى دارفور بالتزامهم بالامتثال لتدابير حظر الأسلحة كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم 1556 (2004). أذكر أيضاً أنه وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن أن تعتبر الدول المصدّرة للأسلحة مسؤولة عن عدم اتخاذ خطوات معقولة لمنع إنتهاكات و تجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها و والمعاقبة وضمان التعويضات لانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن نقل الأسلحة.

ستساهم نتائج هذه الزيارة في التقرير السنوي للمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، والذي سيتم تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين.

أجدد شكري لجميع الذين خصصوا وقتهم للقاء بي في سياق زيارتي.

انتهى